العدد (1852) السنة السابعة - الاثنين (19) تمـوز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قُل لي اي سلاح تحمل اقل لك من انت!

حمل السلاح مظهر يشير للقوة واستخدامه "مجاملة" في المناسبات

الحـــــوار بـــــدل الســـــلاح

اضطر" هشام "، شأنه شأن الكثير من اصحاب شركات الصيرفة، إلى اقتناء سلاح شخصي عقب تعرض كثير منهم للاختطاف والاغتيال وللسرقة. ويقلل "هشام " من أهمية السلاح الشخصي،فيقول "إن هذا السلاح قد يبعث بعض الطمأنينة لنا، إلا أنه لا يمكن أن يردع "العصابات" التي تستهدفنا فهي مدربة وتستقل سيارات حديثة وتحمل أسلحة متطورة، أما هذا السلاح الخفيف فقد يردع فقط الأشخاص الذين يحاولون ابتزازنا في الطرقات أو داخل المكاتب، سيما ان مصارف حكومية واهلية تعرضت لعمليات سطو استطاعت الجماعات المسلحة ان تتخطى الحراس والقوات الامنية، فكيف الحال معنا؟

وائل نعمة ..... تصوير / سعدالله الخالدي

فوضى السلاح!

السلاح الشخصي، قبل عدة سنوات كان يعني حامله من افراد الامن او المخابرات او من احدى المؤسسات القمعية التي كان افرادها يتفاخرون باخراج مقبض المسدس، لكن بعد سقوط النظام بات حمل السلاح شائعا، كحمل القلم او حقيبة يدوية، وبسبب سرقة الكثير من الاسلحة من معسكرات الجيش والمقرات الحزبية بالاضافة الى امتلاك معظم البعثيين أسلحة شخصية كانت من ضمن سياسة النظام بعسكرة المجتمع التي لم يستثن منها حتى الاطفال الذين ادخلهم في تسميات "اشبال القائد " وغيرها من التشكيلات الصدامية ذات الاسماء الرنانة! فضلا عن اعتراف وزير الداخلية جواد البولاني في وقت سابق باختفاء أكثر من ١٩٠ ألف قطعة سلاح قال إنها بحكم المفقودة!كل هذه العوامل ساعدت على انتشار السلاح بشكل كبير.

السجن مدى الحياة

الخبير القانوني طارق حرب علق على ظاهرة حمل السلاح الشخصي بوجهة نظر قانونية قائلا " حسب القانون العراقي للاسلحة ان حمله محظور وممنوع ولكن حيازة السلاح الناري قبلها القانون العراقي بحدود المسكن والمحل والمكتب ومكان العمل وليس خارج هذه الاماكن "، السلاح المسموح حيازته هو المسدس بمختلف انواعه والبندقية التي لاتزيد عن ٧،٦٢ ملم "كلاشنكوف " ak٤٧، والسلاح الناري لايجوز حمله الا بصدور اجازة من وزارة الداخلية وهي الجهة الرسمية التي تقع عليها مهمة اصدار تراخيص حمل السلاح. اما حمل الاسلحة الحربية فلايجوز حيازتها في كل الاحوال باستثناء القوات الامنية، وعقوبة حيازة هذه الاسلحة تصل الى حد السجن مدى الحياة، وعقوبة حيازة السلاح الناري دون ترخيص تصل الى الحبس، اما فيما يخص السكاكين والبلطات فتكون عادة العقوبة غرامة او قد تفرض المحكمة عقوبة الحبس.

ويؤكد "حرب" ان قانون الاسلحة تم تعديله في زمن حكم "برايمر " واستبدلت عقوبة الاعدام في حيازة الاسلحة الحربية من الاعدام الى مدى الحياة، ويشيرالى ان المحاكم العراقية تنظر في الكثير من قضايا حيازة وحمل السلاح، فالكثير من الاشخاص المثيرين لشكوك فيما اذا كانوا مرتبطين بجماعات ارهابية محتجزون ليس بسبب الاعمال الارهابية بل لحيازتهم اسلحة غير مرخصة.

ضرورات امنية

يقول (رسول علي) ضابط في الشرطة برتبة ملازم، أن "الذين لا يحملون سلاحا معهم تحت الملابس او في سيارتهم فهم بالتأكيد يحتفظون بها في منازلهم". مشيرا الى أنه وحسب تقديراته الشخصية وما وصلت من معلومات الى وزارة الداخلية ؛ فإن عدد قطع السلاح التي يحتفظ بها في البيوت بحدود المليون قطعة في اقل تقدير!

وأصحاب محال المصوغات الذهبية هم ايضا انضموا لركب حاملي الاسلحة الشخصية بعد استهداف الكثير منهم في عمليات سطو في البياع وفي الكاظمية ومؤخرا في الفلوجة، "عادل " احد الصياغ في شارع الكرادة يقول " في اليوم الذي سمعنا عن حدوث عملية السطو في منطقة البياع التي طالت اصحاب محلات المصوغات الذهبية شعرنا بالخوف، وفي اليوم التالي كنت احمل مسدسي الخاص تحت قميصي ".

تهديد الاطباء

وكان لتردي الجانب الأمني في السنوات السابقة اجبر الاطباء ايضا على حمل السلاح حتى باتت اشبه بالمستلزمات الطبية لاتفارقهم ابدا،و في السنوات السابقة الكثير منهم فر إلى خارج العراق حفاظا على أرواحهم، بعد موجات واسعة من عمليات الاختطاف والقتل عقب عام ٢٠٠٣، ما دفع وزارة الداخلية الى التفكير في السماح للاطباء بحمل الاسلحة الشخصية، الطبيب " محمد لؤي " يشير الى ان عمليات التهديد والثأر العشائري التي يتعرض لها الاطباء بسبب وفاة او عدم تماثل مريض للشفاء اجبرت الاطباء على حمل السلاح في حقائبهم ". وفي إحدى الصيدليات بمنطقة البتاويين يخفي الصيدلاني (م. ت) مسدسا بين الادوية في صيدليته ويقول انه تعرض الى السطواكثر من مرة بالاضافة الى التهديد الذي يتعرض له من بعض " المكبسلين " الذي يطلبون الحبوب المخدرة.

فيما يقول " ابو سجاد" ٤٠ عاما " إن شراء السلاح صار ضروريا ولا يمكن لأي بيت أن يبقى خاليا منه في ظل هذه الأوضاع التي نمر بها ". وبين علي كامل (موظف) ٣٢ عاما "إن السلاح الشخصي مصدر قوة للمواطن وللبيت، وانا شخصيا لايمكن ان استخدمه بشكل مباشر ولكني اضعه خوفا من حصول اي طارئ في الاقل سأطلق رصاصتين في الهواء لتخويف المعتدي علي او على منزلي ".

ممنوع إدخال الأسلحة!

وفي المؤسسات الحكومية وحتى الجامعات والمعاهد تجد أسلحة تعود لطلاب وأساتذة وزائرين أودعوها عند موظف الاستعلامات ليعودوا ويأخذوها بعد خروجهم، بل الامر وصل حتى الى الكازينوهات والمقاهي الشعبية، "محمد" الشخص المكلف بتفتيش الداخلين الى مقهى "العراق " على شارع ابي نواس،يقف وخلفه لوحة كتب عليها (يمنع أدخال السلاح الى الكازينو)، يقول محمد " أجمع عشرات المسدسات يوميا خصوصا في أيام الخميس والعطل "، ومحمد يصادف يوميا اشخاصا يرفضون تسليم السلاح له قبل دخولهم "الكازينو " بذريعة الخشية من ضياعه! ما يجعله يقع في احراجات قد تتطور الى الصراخ بعد ان يمنع صاحب السلاح من الدخول.

توقف إصدار رخص السلاح

مصدر مسؤول في وزارة الداخلية "رفض ذكر اسمه " صرح لل(مدى) قائلا " وزارة الداخلية وضعت شروطا لفئات معينة كالاطباء والتجار بسبب الظروف الامنية منحتهم من خلالها اجازة رسمية لحمل السلاح الشخصي "، اما فيما يخص حاملي الاسلحة غير المرخصة سواء كانوا حامليها معهم او في سياراتهم فتقوم القوات الامنية بسحبه فورا، وبالنسبة للاسلحة المتواجدة في المنازل ايضا يجب ان تكون مرخصة بشكل رسمي، وفي الحملات التفتيشية على المنازل التي تقوم بها القوات الامنية تسحب كل الاسلحة غير المرخصة، لكنه يشير الى ان هناك بعض الاستثناءات الاجتهادية التي تقرها الجهات الامنية طبقا للمناطق، حيث ان المناطق الزراعية او البعيدة وغير المأهولة بالسكان يسمح للساكن هناك بالاحتفاظ بقطعة سلاح واحدة شخصية، اما المناطق الساخنة فلا يسمح بوجود اية قطعة سلاح في المنزل.

ويشير المصدرالى ان ترخيص السلاح يتم عن طريق وزارة الداخلية، ولكن منذ الانتخابات التشريعية الاخيرة توقف منح التراخيص وتجديدها من الوزارة، ويؤكد ان وزارة الداخلية ارسلت كتابا الى كل الوزارات والمؤسسات الحكومية التي ترغب في الحصول على اجازة سلاح ان تكون المخاطبة مباشرة من قبل مكتب الوزير الفلاني للوزارة الفلانية الى مكتب وزير الداخلية للتدقيق بالاجازات ولتكون في اضيق الحدود.

تجارة السلاح

يقول (حسين. ص) وهو تاجر أسلحة خفيفة في العقد الرابع من عمره، ينحصر نشاط عمله في مناطق شرقي بغداد" أن الطلب على السلاح زاد بشكل ملحوظ بعد ازدياد عمليات العنف في بدايات ٢٠٠٦، وان أسعار السلاح ارتفعت في تلك الفترة ووصل مسدس البرونك الى حدود الـ (١٢٠٠) دولار "، ويؤكد ان في الوقت الحاضر قد خفت وتيرة طلب الاسلحة الشخصية بشكل كبير لاسباب تتعلق بتحسن الوضع الامني وصعوبة الحصول على الاسلحة.

وفيما يتعلق ببيع وشراء الاسلحة يشدد المصدر في الداخلية على ان هذه الظاهرة قد تقلصت بشكل كبير وهذا يعود الى تكثيف الجهود الامنية في كل المناطق ولم يعد هناك اسواق لبيع الاسلحة وقد يقتصر الامر على تداول محدود وبشكل سري، وحتى الارهابيون لم يعودوا يستطيعون ان يحتفظوا بالاسلحة في المنازل بل بدؤا يضعونها في الساحات والفضاءات، وينوه ان جهاز الكشف عن المتفجرات (المثير للجدل) يعمل بشكل فعال رغم الحديث عن عدم كفاءته واستطاع الكشف عن الكثير من الاماكن التي تخبأ فيها الاسلحة فالجهاز كشف عن الاسلحة بين المنازل وفي الساحات الفارغة،ويوضح ان هناك عمليات تهريب في المناطق الحدودية خصوصا في منطقة السماوة ولكنها قليلة جدا.

أسلحة مرقمة

وفي ظاهرة أخرى يؤكد المصدر على انحسارها كانت منتشرة في السنوات السابقة ان يقوم المنتسب للجيش او الشرطة ببيع قطعة السلاح التي بذمته في الاسواق متذرعا بحجة السرقة، يقول " ابو حنين " ٣٥ عاما " بعت اكثر من قطعة سلاح مقابل ٢٠٠٠ دولار قبل اكثر من سنتين، حتى أستطيع أن أطعم أسرتي لحين العثور على وظيفة أكثر أمانا في ذلك الوقت "، "ابو حنين" منتسب سابق في الشرطة شانه شأن العديد من أقرانه الذين باعوا أسلحتهم في السوق السوداء، بعد ان تركوا العمل في الشرطة بعد تعرض الكثير منهم للقتل في تفجيرات طالتهم في مراكز الشرطة وفي الشارع.

ويشير المسؤول في وزارة الداخلية ان الشخص العسكري في حالة سرقة سلاحه يتشكل مجلس تحقيقي ويسجن في حالة اثبات اهماله ويضاعف سعر المسدس مثلا الى اربعة اضعاف سعره الحقيقي تكون غرامة توجه ضد الشخص المقصر، كما ان الاسلحة مرقمة ومعروفة ولااحد يجرؤ على ان يبيع سلاحه.

أعراف عشائرية

ويؤكد العقيد "اياد" مدير شرطة الخالص التي تتميز بالطبيعة الريفية و العشائرية " ان السلاح الشخصي في المدينة ممنوع حيازته دون رخصة رسمية من وزارة الداخلية"، لكن في القرى والمناطق الريفية يكون فيها استثناءات فيسمح بحيازة قطعة واحدة من نوع واحد، ولو كان للشخص قطعة "كلاشينكوف" واخرى مسدس فيمكن ان يحتفظ بالاثنين ولكن لو تكرر النوع نفسه لايسمح بحيازته.

المنطقة الريفية لها خصوصيتها، حيث يوضح العقيد ان الطفل (الذكر) حين يبلغ عمر ست او سبع سنوات يدرب على استخدام السلاح طبقا لاعراف تلك المنطقة!

إطلاق النار على سبيل "المجاملة"!

الدكتورة فوزية العطية متخصصة بعلم الاجتماع تشير الى ان ظاهرة حمل السلاح الشخصي في البادية وفي الريف تعتبر مظهرا من مظاهر القوة، ومن ثم انتقلت هذه المظاهر الى المدينة بعد ان اصبح اطلاق العيارات النارية في الاعراس وفي مراسيم التشييع ظاهرة اعتيادية يفتخر اهل العريس او الشخص المتوفى بقيام هؤلاء الاشخاص باطلاق النار ويعتبرونه "مجاملة " ينبغي الرد عليها في مناسبات مماثلة!

تشدد الدكتورة "العطية " على ضرورة التوعية في الاعلام للتخلي عن هذه الظاهرة كما يجب ان تقوم منظمات المجتمع المدني بالضغط للتحول الى النظام المدني ونبذ اعراف الريف والبداوة في المدينة، سيما ان الاطفال اصبحوا يتأثرون من مظاهر السلاح والعسكرة التي تنقل لهم عن طريق المشاهدات الحية في الشارع وعبر الفضائيات والبرامج والالعاب، وتنوه الى ضرورة تعليم الموسيقى والاهتمام بالرياضة للاطفال في المدارس لابعادهم عن التفكير بالالعاب العنيفة، كما تشير الى ضرورة تغيير المناهج الدراسية لكي تساعد في نبذ العنف وتوجيه الاطفال الى السلام والتعامل مع القانون.

الحدود المفتوحة

ويتحدث محمد حسن السلامي " الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان " عن موضوع حمل السلاح قائلا " اصبحت هناك مشكلة بتجارة الاسلحة تقوم بها شركات خاصة في دول لا توجد فيها تشريعات تنظم التعامل مع هذه الاسلحة لاسباب منفعية واقتصادية، ويتم تهريبها الى دول العالم الثالث التي لديها ثقافات حمل السلاح "، ويشير الى ان في فترة ثمانينيات القرن الماضي بدأ المجتمع يعتاد على حمل السلاح الثقيل والخفيف بسبب الحروب التي مر بها العراق، وبعد سقوط النظام السابق، القوات الاجنبية لم تقم بعمليات جدية لحصر الاسلحة التي كانت متواجدة في معسكرات الجيش وفي مراكز الشرطة وفي مقرات الحزب وغيرها من المؤسسات الامنية، فضلا عن ترك الحدود مفتوحة على مصاريعها ما سهل دخول الاسلحة والمهربين الى داخل البلاد.

وفيما يخص طبيعة المجتمع العراقي فيشير "السلامي " ان المجتمع بعد الاحتلال العثماني اصبح عشائريا وانتقلت الاعراف العشائرية من الريف الى المدينة في فترة ستينيات القرن المنصرم وانتقلت معها اعراف حمل الاسلحة، والعشائر تتفاخر بحملها للسلاح، ومازاد الطين بلة على حد تعبير " السلامي " هو قيام السياسيين بتقديم الاسلحة الشخصية على شكل هدايا الى رؤساء العشائر والشخصيات المتنفذة، وقيام حمايات الوزراء والمسؤولين بحمل الاسلحة بشكل واضح ما زاد في الافراط بهذه الظاهرة. السلامي يدعو الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الى تنظيم حمل السلاح والتوجه الى انهائها بشكل تدريجي عبر التشريعات والتقليل من المظاهر العسكرية، ويشدد على ان تحقيق مستوى امني عال سوف يجبر الجميع على ترك السلاح.

التأثيرات الاجتماعية لغياب الأب

بسبب الحـــروب والارهـــاب وارتـــفـــاع نسـب الـطـلاق

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / مهدي الخالدي

منذ عامين تخوض الموظفة أمل "٤٥ سنة" تجربة قيادة اسرتها بعدما غيب الارهاب زوجها في انفجار احد المباني الحكومية عام ٢٠٠٧، عائلتها تتكون بالاضافة اليها من ابنتين صغيرتين ووالدتها واخيها. منذ ان توفي زوجي، تقول أمل،لم اخض قبل ذلك تجربة تحمل المسؤولية، وحيدة كأني مقطوعة من شجرة، وتضيف: البدايات لم تكن سهلة لكن لاحقا تناغمت الامور، وصرنا نعيش جميعنا على ايقاع يومي عادي جدا، صحيح اني ام وحيدة، انما عوضني الله بعائلتي التي شكلت بالنسبة لي سندا عاطفيا وانسانيا في مواجهة مصاعب الحياة وقساوتها.

فيما انفصلت منال (طبيبة اطفال، ٣٣ سنة) عن زوجها عندما كان عمر ابنتها الكبرى ٨ سنوات، والصغرى ٥ سنوات، وقد خاضت منال،حربا حقيقية في المحاكم لكسب حضانة ابنتيها "فمن دونهما لن اكون اما "تعلق منال وتواصل: وهما من دوني لن تكونا في راحة نفسية وعاطفية جيدة، فالاطفال يحتاجون الى الأم على الدوام. عادة ما اتعرض لاسئلة محرجة من أبنتيّ لكني سيطرت على الموقف وقدمت تبريرات مقنعة للطفلتين عن غياب والدهما، وما شجعني انهما كانتا على تماس مباشر بحياتي مع والدهما، وكان سهلا علي ان اقنعهما بان الانفصال افضل بكثير من دوامة المشاكل التي كنا نعيشها جميعنا، وتواصل منال حديثها بالقول، انها تفضل الطلاق الناجح بدلا من الزواج الفاشل.لكن الطلاق، تقول منال، غالبا ما تظهر نتائجه السلبية على الاطفال فتبدو علامات الانزواء والحزن علي واضحة وتتراجع درجات الطلبة منهم، وتؤكد منال ان العائلة الكبيرة من الممكن ان تكون تعويضا عن فقدان الأب داخل الأسرة.فضلا عن استطاعة الام ان تلعب دور الاب والام معا حين تكون قادرة على تحمل المسؤولية وصاحبة شخصية قوية.

الام الوحيدة

تعرضت المعلمة سوسن (٣٥ سنة) الى حادث انفجار عندما كانت تستقل السيارة مع زوجها واطفالها، ادت الى وفاة زوجها ودخولها واطفالها ردهة الانعاش، في حالة خطرة، كان وقع الحادثة على الام والأطفال كبيرا، ولكن سوسن ما ان تماثلت للشفاء حتى وقفت على قدميها، وانتفضت على الواقع الجديد الذي وجدت نفسها فيه، وبدات تتابع حياتها في المدرسة وترعى ابنتيها في غياب الاب والزوج، تقول سوسن:

كانت الفاجعة اكبر من ان اتحملها في البداية، لكني وجدت نفسي مضطرة الى ان اتقبل الوضع الجديد واستوعبه،وان اكون قوية امام الطفلتين حتى وان كنت امثل دور المرأة والأم القوية. وقد سعينا الى تخطي مرحلة الفاجعة بمساعدة الاهل الذين مهدوا لي الطريق لتقبل ذاتي اولا مع مشكلتي، وبالتالي تقبل الوضع الجديد على البنتين، وعن الوقت الذي استغرقته لاجتياز الصدمة تقول سوسن، تمكنت من الانتصار على احزاني خلال ٣ أشهر، وكانت والدتي الى جانبي ترعاني قدر الامكان في مواجهة طفلتي وانا في اشد حالات الحزن.

رأي علم النفس

لغياب الأب تأثيرات تربوية واجتماعية خطيرة اذا لم تستطع الأم ان تسد الفراغ الذي يتركه الأب، وتحديدا اذا كان موضع حب واحترام وتقدير عائلته، يقول الدكتور كمال علي اختصاص الطب النفسي:

– في المبدأ هناك فارق شاسع بين الطلاق والوفاة، ففي حالة الطلاق يبقى الاب في مقدوره ان يرفع الكثير من المسؤوليات عن كاهل الام، ويبقى له دوره المعنوي حتى لو لم يكن موجودا جسديا الى جانب اولاده، وهو قادر على اعطائهم ما يسمى المبدأ السلطوي حيث يحتاج الطفل في عملية التربية الى مسألتين مهمتين اولاهما وجود الوالدين في منزل واحد، وعلى الصعيد النفسي تعطي الام ما يعرف بالعاطفة والحنان والاحساس بالراحة وذلك بهدف تنمية مشاعر الانوثة عند الفتاة وتنمية الخلفية البيضاء في نفسية الولد، اما الاب فهو عبارة عن كتلة عطاءات بالمعنى السلطوي، وعندما يمارس قولا وفعلا سلطته كأب، يعطي التربية الاساسية، ومن الاب تستمد الفتاة نوعا من الحسم في اتخاذ قراراتها في الحياة، وكذلك الموقف المعطاء، بينما يأخذ الولد الذكورية و الرجولة وعنفوان الرجل وهذا ما يتم في الحالات الطبيعية للاسرة، اما في حالة الطلاق السلمي، فيبقى الطفل قادرا على تلقف كل المثاليات المطلوبة له من شخصية الاب كذلك تكون الام على دراية كاملة بواجباتها التربوية حيال اطفالها، ويقف دور الام عند حدود دور الوالد حتى وان لم يكن موجودا في المنزل، وفي مثل هذه الحالة لا يتاثر الاطفال كثيرا، لكنهم من دون شك يتاثرون في المراحل الاولى من الانفصال، فالطفل حريص على بقاء والديه معا، وعندما ينضج يعرف لماذا وقع الطلاق، وثمة مفهوم خاطيء في مجتمعنا يحمل المرأة اعباء تضيق بها، في حين انها فرد من افراد المجتمع ولا يمكن فصلها عنه، لذا فالمرأة التي تقع على عاتقها تربية الاولاد يجب ان تتمتع بمواصفات ومقاييس ومعايير عديدة لتقوم بواجباتها، بصراحة وواقعية،هي ليست قادرة على تلك المهمات بمفردها، لاسيما اذا لم تكن موظفة، حينها لا يكون لها غير اهلها، اما من الجانب النفسي فعلى المرأة ان تجد رمزا ذكوريا لاطفالها سواء كان الخال او العم وربما الجد، في حالة وفاة الاب، فمن شأن ذلك ان يعطي نفحة من مكونات الحالة السلطوية للاطفال، اما الام فتعطي كما لو ان زوجها موجود، من دون ان تحاول لعب الدورين معا، لانها حينها ستخطىء، فهي قد ولدت امرأة، وعليها التصرف كذلك، واذا كانت المرأة كما تقول السيدة المقطوعة من شجرة، فهذا سيضعها امام مأساة عاطفية واجتماعية وعائلية صعبة للغاية.

نظرة الى مستقبل مجهول

الحداد النفسي

فيما يؤكد الدكتور رحيم النقشبندي اختصاص (علم النفس):

– لا تقوى المرأة على ان تمنح الاولاد عاطفة الابوة، صحيح ان المرأة كتلة من العواطف والاحاسيس والمشاعر، لكنها خلقت لتكون اما لا ابا! ومع امومتها تتم نصف وجودها وكيانها الانساني، اما افتقارها الى الانجذاب الانثوي نحو الرجل في حالة الموت او الطلاق فهذا يجعلها تمر بفترة حداد نفسي قد تتراوح بين سنة او اكثر من ٣ سنوات، لكن من شأن هذه الاحاسيس ان تعود الى النمو، لانها ليست عضوا يتم استئصاله، انما عليها ان تضبط ذاتها بحسب مكونات المجتمع الذي تعيش فيه، وان تحسن التعامل مع احاسيسها ومشاعرها، كي لا يتأثر الاولاد، ويشير الدكتور النقشبندي، ربما بعض الاولاد يضغطون على الام بالزواج خاصة من العم ان وجد أو تقدم، واخرون يرفضونه مطلقا محافظين على صورة الاب المثالية في اذهانهم، وفي حالة الرفض على الام ان تساير الاولاد، لانها في نظرهم حق مكتسب لهم.

رأي علم الاجتماع

ترى الدكتورة نهلة العبيدي: ان العائلة التي يغيب عنها الاب عائلة مقطوعة الرأس، وان المجتمع ينظر الى مثل هذه العائلة نظرة متأرجحة بين الشك والريبة، ذلك ان وجود الاب يحفظ للأم كرامتها، وللاولاد نشأتهم الصحيحة، وصور عديدة تطالعنا من خلال احصائية المشردين ودور الاحداث ومحاكم الاحداث تؤكد، ان التفكك الاسري كان وراء جنوح الاحداث وضياع الاسرة، ومهما حاولت الأم أن تلعب دور الحاضن للأطفال فهي لا محال سوف تواجه صعوبات كثيرة، وان حالفها النجاح،فأن سببه في معظم الأحيان يكون الخال أو العم أو الجد، وتؤكد نهلة ان المعادلة الطبيعية هي وجود الأب والأم على رأس العائلة وان الاخلال في تركيبة تلك المعادلة تعني اهتزاز تلك التركيبة. الأم هنا في البداية ستتعب كثيرا في لعب دور الاب وان حالفها الحظ فهذا يرجع الى احد امرين اما انها تتمتع بقوة شخصية متميزة لتمثيل دور الاب والأم معا، أو انها على قدر كبير من المكانة الاجتماعية والمالية.

وترى الدكتورة العبيدي مع ان للضرورة احكاما الا ان دور كل من الأم والأب لا يمكن اختزاله، أو التجاوز على اختصاص كل من تلك الوظيفتين، وان الفشل سيكون حليف كل من الاب او الأم اذا ما تجاوزا على وظيفة كل منهما على الاخر، وتخلص الى ان انفراط عقد العائلة سيتبعثر اذا ما غاب احد طرفيها،، حيث لا غنى للاسرة عن دورهما في الحياة الاجتماعية، واذا ما كانت تجارب ناجحة هنا او هناك فمجتمعنا يختلف عن بقية المجتمعات في الدول المجاورة اذ له خصوصيته المتميزة.